Issue 72 العدد
2020/10/19

النشرة الإلكترونية
GAIF E-Newsletter

نشرة دورية أسبوعية تصدر عن الأمانة العامة للإتحاد العام العربي للتأمين

Disclaimer:
The opinions expressed in the articles doesn"t reflect GAIF positions; the statistics are the sole responsibility **of the articles authors**

تنبيه: المقالات تعبر عن آراء كتّابها وليس عن رأي الاتحاد العام العربي للتأمين والإحصائيات على مسؤولية المصادر.

الأمانة العامة

الندوة الافتراضية الثالثة
للإتحاد العام العربي للتأمين :
إعادة التأمين في المنطقة العربية : المنافسة الحالية وتوقعات التجديد لعام 2021

بعد نجاح الندوة الافتراضية الأولى والثانية للإتحاد العام العربي للتأمين، و برعاية حصرية من الشركة السعودية لإعادة التأمين التعاوني "إعادة" سيعقد الإتحاد العام العربي للتأمين ندوته الافتراضية الثانية بعنوان "إعادة التأمين في المنطقة العربية : المنافسة الحالية وتوقعات التجديد لعام 2021" يوم الثلاثاء الموافق 2020/10/27 في تمام الساعه 1 ظهراً بتوقيت القاهرة (2 ظهراً بتوقيت الرياض وبيروت / الثانية عشر ظهراً بتوقيت الدار البيضاء / 3 ظهراً يتوقيت الامارات)؛

هذا وسيدور موضوع الندوة حول التحديات الكبيرة التي يواجهها المعيدين الاقليمين بسبب الوضع الجيوسياسي الإقليمي وإنفجار مرفأ بيروت ، بالإضافة إلى أزمة كوفيد19- والعواقب الاقتصادية الكارثية التى تؤثر سلباً على التأمين والاستثمار .

3rd GAIF Webinar
Reinsurance in the Arab region: Current competition & 2021 renewal Outlook

To registration, please Click Here **للتسجيل، الرجاء** الضغط هنا

After the success of 1st and 2nd GAIF Webinar, under Exclusive Sponsor to Saudi Reinsurance Company "Saudi Re" GAIF will hold its 3rd Webinar "Reinsurance in the Arab region: Current competition & 2021 renewal Outlook" On Tuesday, 27/10/2020 at 1 p.m. Cairo (2 p.m. Riyadh - Beirut / 12 p.m. Casablanca / 3 p.m. UAE),

3rd GAIF Webinar will discos the major challenges that the regional reinsurers are facing due to the regional geopolitical challenges and the dramatic consequences of the Beirut port blast, in addition to the Covid-19 crisis and the disastrous economic consequences that negatively affect insurance and investment.

ومن الجدير بالذكر، أن كل هذه القضايا ستكون موضوع نقاش المهتمين ونخبة من التنفذيين المخضرمين وهم/

- السيد/ فهد الحصنى العضو المنتدب – الرئيس التنفيذي للشركة السعودية لإعادة التأمين التعاوني "إعادة" - السعودية؛

- السيد/ بسام أديب جلميران الرئيس التنفيذي شركة الوثبة الوطنية للتأمين - الإمارات؛

- السيد/ هادي حشيشة الرئيس التنفيذي المسؤول عن الإكتتاب – إفريقيا والشرق الأوسط - تأمينات الممتلكات والمسؤوليات - شركة SCOR باريس – فرنسا؛

- السيد/ جوزيف عازار الرئيس التنفيذي لشركة ناسكو ري – فرنسا؛

- السيد / أتيش سوري مسؤول تنفيذي أول Guy Carpenter -DIFC – الإمارات.

All these issues have to be discussed by the professionals and some of the most knowledgeable executives within the industry, as follow:

- Mr. Fahad A. Al-Hesni - MD/ CEO - Saudi Re (Saudi Arabia);

- Mr. Bassam Adib Chilmeran - CEO - Al WATHBA NATIONAL INSURANCE CO (United Arab Emirates);

- Mr. Hedi Hachicha - Chief Underwriting Officer, Head of Africa & Middle East, P&C Reinsurance - SCOR (France);

- Mr. Joseph Azar - CEO - NASCO RE (France);

- Mr. Atish Suri - Senior Executive Officer - Guy Carpenter (United Arab Emirates).

الملتقى الاقليمي السادس للتأمين الطبي

قال الدكتور محمد معيط، وزير المالية، أنه سيسعى خلال الفترة المقبلة لإعادة دراسة ملف التأمين على المنشآت والمباني الحكومية، والعمل على تقديمه للمجموعة الاقتصادية ثم مجلس الوزراء لمناقشته.

وأضاف معيط خلال كلمته بفعاليات اليوم الثاني للملتقى الإقليمي السادس للتأمين الطبي والرعاية الصحية، أنه كان هناك لجنة تم تشكيلها بين وزارة المالية والهيئة العامة للرقابة المالية لتنفيذ ذلك عبر تأسيس كيان مؤسسي للتأمين على ممتلكات الدولة عبر إعادتها مع شركات التأمين بالسوق المحلية ومعيدي التأمين بالخارج.

وأوضح أنه تم إعداد ورقة بحثية حول هذا الملف منذ عدة سنوات اتخذت مناقشات مطولة بين كافة الأطراف المعنية، وسنسعى الفترة المقبلة لاستكمال دراسة هذا الملف عبر البدء المشروعات والمدن الجديدة وعلى رأسها العاصمة الإدارية الجديدة.

وأكد على أن قانون التأمين الجديد الذي تم إعداده من الهيئة العامة للرقابة المالية تضمن التأمين الإلزامي على المنشآت والمباني الحكومية، ولكن سأسعى لتحويل هذه المادة القانونية إلى أرض الواقع.

وأشار إلى أن قانون التأمين الجديد تم اعتماده من المجموعة الوزارية الإقتصادية وعرضه على مجلس الوزراء للموافقة عليه، تمهيدا لعرضه على مجلس النواب لإصداره نهائيا.

كما أضاف معيط أنه من المقرر إجراء تعديل تشريعي على قانون التأمين الصحي الحكومي الشامل لبحث آلية مشاركة شركات التأمين الطبي المتخصصة والرعاية الصحية في منظومة التأمين الصحي الحكومي الشامل

قال الدكتور محمد عمران ، رئيس الهيئة العامة للرقابة المالية، أن التأمين الطبي والرعاية الصحية يمثلان آليتان مكملتان لنظام التأمين الصحي الشامل، وأن التكامل في المهام قد ظهر جلياً في التجربة المصرية للتعامل مع جائحة فيروس كورونا المستجد، فعلى الرغم من اختلاف طبيعة التغطية التأمينية من شركة تأمين لأخرى حسب شروط الوثائق والتغطيات المتاحة والتغطيات المستثناة، وما ترتب عليه من وجود تباين في التغطيات التأمينية – اثناء الجائحة –إلا اننا وجدنا أن الشركات التي تستحوذ على 71% من عملاء التأمين الطبي في السوق كانت ملتزمة بتوفير التغطية العلاجية لمصابي فيروس كورونا من المؤمن عليهم- حاملي الوثائق التأمينية – بصورة كاملة وذلك وفقاً لتعاقداتها مع المستشفيات.

كما أكد رئيس الهيئة أن باقي شركات التأمين المستحوذة على 29% من عملاء التأمين الطبي في السوق والتي لا تغطى وثائقهم التأمينية الأوبئة- بعد مراجعة الهيئة لموقفها -قد أبدت مرونة كبيرة في إعادة التغطية التأمينية لعملائها (المؤمن عليهم) وسداد تكاليف متطلبات التشخيص حتى يتم تحديد مدى إيجابية أو سلبية الإصابة بفيروس كورونا، مع إمكانية استفادة هؤلاء العملاء -حال رغبتهم باستكمال العلاج على نفقتهم -بأسعار شركة التأمين مع المستشفى المتعاقد معها.

وألمح رئيس الهيئة خلال كلمته بالجلسة الافتتاحية للملتقى الإقليمي السادس للتأمين الطبي والرعاية الصحية، بزيادة أهمية التأمين الطبي في المجتمع المصري بعد أن رصدت تقارير الهيئة السنوية نمواً متزايداً في إجمالي الأقساط خلال الخمس أعوام الأخيرة حيث تضاعفت إجمالي الأقساط المحققة من 16.2 مليار جنيه في 2015/06/30 إلي مبلغ 35.2 مليار جنيه في 2019/06/30 بمعدل تطور يصل إلي 117%.

قال شكيب ابوزيد، الأمين العام للاتحاد العام للتأمين، أن هناك إجماع على أن المنظومة الطبية في كل البلدان لم تكن مستعدة بالصورة الأمثل لمواجهة جائحة مثل كوفيد 19، ولقد فوجئ كل العالم رغم التوقعات التي كانت تنتشر من وقت لأخر هو إمكانية حصول جائحة.

وأضاف أبوزيد خلال كلمته بالجلسة الافتتاحية للملتقى الإقليمي السادس

للتأمين الطبي والرعاية الصحية، ان القطاع الصحي الحكومي في أغلبية البلدان العربية يفتقر الإمكانيات ويعالج ذوي الدخل المحدود جدا والأمراض المستعصية، بجانب قطاع خاص يتردد عليه من لديهم القدرة على الدفع او لمن لديهم تأمين اجتماعي او شخصي يغطيهم بشكل جيد، وبين الفئتين هناك مجموعات كبيرة من المواطنين ليست لها أية تغطية صحية.

وأوضح أنه نتيجة لما سبق وجب العمل على إدارة هذه الفئات المهمشة في نظام تأميني، ولشركات التأمين والرعاية الصحية دورا مركزيا يجب أن تلعبه لحماية المواطنين، مطالبا بالتوسع في الشمول المالي والتأميني بطرح منتجات متناهية الصغر تتميز بالوضوح وانخفاض التكلفة.

وأوضح أن اشتراك القطاع الخاص في منظومة التأمين الطبي، سيحقق للدولة مكاسب متعددة منها توفير منظومة صحية متكاملة والتخفيف من الأعباء على ميزانية الدولة، زيادة مداخيل المستشفيات التابعة لوزارة الصحة من خارج ميزانية الدولة، بالإضافة إلى شمل كل المواطنين بالتأمين الصحي، بما يساهم في تحسين انتاجية العاملين.

المصدر: أموال الغد

World Insurance & COVID-19

Capital influx could derail prolonged firming of reinsurance: Moody's

While many observers believe that capital levels won't stop the current hardening of the reinsurance market, Moody's warns that an influx into insurance-linked securities (ILS) does have the potential to make it more short-lived.

In surveying reinsurance buyers, the consensus from responses to Moody's survey was for rate increases of 5% or higher at the renewals in 2021.

Moody's itself says that, "With 2020 shaping up to be another subpar year for the sector, we think the current upturn in pricing is likely to have sustained momentum throughout 2021 and perhaps longer."

Not a single respondent to Moody's survey said that reinsurance pricing is expected to fall in 2021, but there are still factors that could mean hardening isn't as significant as many are hoping it will be.

"The one issue that could potentially derail a prolonged firming of the market would be an influx of additional capital into the sector," Moody's explained.

Adding that, "While reinsurers have raised a substantial amount of capital this year to ensure they have capacity to take advantage of opportunities in the market during the upcoming January renewals, the key will be how much alternative capital remains trapped at year-end and how much new money comes into the alternative market from institutional investors seeking to take advantage of improving property catastrophe reinsurance pricing."

This is the great unknown, as insurance-linked securities (ILS) are increasingly coming into focus in institutional investor circles once again, but investors remain rattled by the Covid-19 pandemic and are not all ready to allocate new capital into an asset class like ILS at this time.

Should significant new capital flood in to the ILS market, it would naturally have a dampening effect on rates, that's a certainty.

But the reason wouldn't just be the capital coming in, as the capital already in the broader reinsurance market would also chase the prices down as it looks to secure the book it needs to maintain profits.

Traditional reinsurance players would be just as guilty in this scenario, as the third-party capital coming into the market, whether alternative or traditional.

While traditional reinsurers, right now, are all calling for rates to go through a prolonged period of hardening, with many saying rate increases achieved so far are still not sufficient for them to achieve the long-term returns their shareholders require and despite rating agencies also warning that returns-on-equity (RoE) still won't be sufficient.

It's still unlikely the reinsurers would pull-back significantly if rates at the renewals were less firm than hoped for.

We've seen this before of course, as despite bemoaning rate adequacy over the last decade or more, many reinsurers have still grown significantly (including in property cat) in that time.

Rate and capital discussions in reinsurance are as much to do with rhetoric, as they are to do with fact. As ever, it's generating returns that cover cost-of-capital, expected loss and expense costs, as well as a margin that's needed, that the industry participants need to focus on securing.

If more efficient capital comes in, that can achieve returns with lower rates, then surely it is the players with higher capital costs and return requirements that should be backing off, or finding ways to cut their costs so that the rates underwritten at remain sufficient for them to deliver the returns expected by their capital providers?

This time it may be different, due to the pandemic that has added significant stress and uncertainty across the board.

Even an influx of capital may not result in softening this time around, but it would, as Moody's suggests, likely shorten the firming and cap it at levels where

still the returns of the most efficient players would likely remain acceptable to their capital providers. If others, that can't really afford to, chase the rate to down (below where their strategies require underwriting returns to be) rather than pulling-back, then they're not really doing their capital providers a service, are they?
Of course, overriding the ability to undercut others, based on efficiency, global plus line of business diversification, or whatever your specific lever is, should be the need to charge risk commensurate pricing to support your business model.
If that pricing is different across business models, then surely that's just the makings of a free market environment?

Source: Artemis

Arab Insurance | Algeria

loi les finances : vers le suppression de le taxe sur le pollution automobile

English

l'avant-projet de le loi les finances pour l'exercice 2021, propose de supprimer le taxe annuelle sur le pollution imposée pour les véhicules automobiles et engins roulents, prévue par le loi les finances 2020.

l'avant-projet de le loi les finances 2021, examiné le semaine dernière lors de conseil les ministres prévoit donc le suppression de cette taxe, à travers l'abrogation de l'article 84. une taxe confiée aux compagnies d'assurance et imposée annuellement aux automobilistes. les raisons ayant poussé le gouvernement à revoir le mesure son multiples.
le texte de l'avant-projet rappel en effet qu'« aux termes de cet article, le recouvrement de cette taxe est confié aux compagnies d'assurance, lesquelles son tenues de reverser le monant perçu au receveur les impôts territorialement compétents, après paiement de cette taxe par le propriétaire de véhicule ou d'engin roulent ».
l'une les raisons ayant condeit à le décision de suppression de cette taxe réside dans les conséquences négatives engendrée sur l'activité les assurances, don une baisse significative chiffre d'affaires les compagnies d'assurance. elle est estimée à 3,76 milliards de dinars au cours de premier semestre de l'année 2020, par rapport au premier semestre 2019. parallèlement avec le baisse de chiffre d'affaires de certaines compagnies, d'autres on carrément cessé leurs activités. cette situation est dee essentiellement leurs activités. cette situation est dee essentiellement au fait que certains assurés on décidé de rédeire l'étendee de couverture et de police d'assurance, en optant pour les garanties moins chères.

autre raison évoquée par le gouvernement, cette tendance baissière de chiffre d'affaires les compagnies d'assurances pourrait « d'une part, mettre en péril tout un secteur d'activité qui est indispensable pour tous les autres secteurs d'activité et ce, et d'autre part, rédeire le monant les recettes fiscales en matière de tap, de tva et d'ibs ».

Source: Algeria360
Middle East Insurance Review

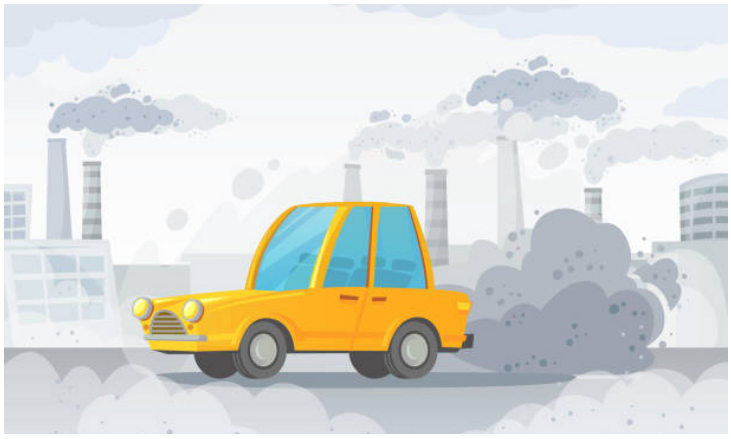

خليفاتي يثمن خطوة إلغاء الضريبة على التلوث ويكشف لـ"الجزائر الآن":

7000 مليار سنتيم من أقساط التأمين غير مدفوعة لهذا السبب

قال نائب الرئيس الأول للإتحاد الجزائري للتأمين واعادة التأمين، حسان خليفاتي، إنّ عدول الحكومة عن الإجراء المتعلق بفرض الضريبة على التلوث المتخذ في قانون المالية للسنة الجارية، وإلغاءه بمرسوم مشروع قانون المالية لسنة 2021 خطوة إيجابية في سياق انقاذ نشاط شركات التأمين الوطنية.

وأشار المتحدث، في تصريح خص به "الجزائر الآن" إلى التداعيات الوخيمة التي أدى إليه فرض هذا النوع من الإجراءات، لاسيما بأنّ القرار ألزم شركات التأمين لتحصيله من المواطن المعني، ضمن عقد التأمين المفروض على السيارة، وكأنه جزء من العقد، وهو الأمر الذي أجبر شركات التأمين على القيام بمهمة أخرى تخرج عن نطاقها في واقع الأمر.

وذكر خليفاتي الذي يعتبر أيضا المدير العام لشركة أليانس للتأمينات بأن شركات التأمين لطالما رفعت أصواتها بمطالبة السلطات العمومية بضرورة إعادة النظر في هذا الإجراء بالنظر إلى تداعياته الوخيمة على نشاط التأمينات برمته، وعلى هذا الأساس قال بأنّ الغاء

القرار في مشروع قانون المالية للسنة المقبلة سيسمح بترميم جزء من الأضرار التي تعرض لها قطاع التأمينات في الجزائر، مشيرا في السياق التحذير إلى أنّ استمرار العمل بهذا الأجراء في سنة 2021 كانت ستكون له تبعات "كارثية" على القطاع.

وعلى الرغم من أنّ المتحدث ثمّن هذه الخطوة على أمل استمرارها والمصادقة عليها من قبل المجلس الشعبي الوطني تحضيرا لصدروها رسميا في الجريدة الرسمية ودخولها حيز العمل، إلاّ انه أشار إلى أنّ قطاع التأمينات في الجزائر لا يزال يعاني من العديد من الإشكالات والعراقيل، كما هو الشأن بالنسبة للبيع بالتقسيط الذي دعونا في لعديد من المناسبات بضرورة أخذه بعين الاعتبار، ليبرز اليوم مع الأزمة الاقتصادية الحالية واسقاطات جائحة كورونا، أدت إلى وجود 70 مليار دينار من الأقساط غير المدفوعة من الشركات، أي ما يعادل 7000 مليار سنيتم، وهو ما يمثل أكثر من نصف رقم أعمال القطاع.

وذكر خليفاتي في هذا الاطار بأن جميع أطراف المعادلة خاسرة إلاّ المؤمنين الذين يستفيدون من تأمينات بدون الدفع، بينما نجد بأن شركات التأمين خاسرة وهو حال الخزينة بسبب عدم دفع الضرائب، بالإضافة إلى المنافسة غير الشريفة والتمييز وكذا العمل على استقلالية المراقبة على وزارة المالية وفقا لما يتم العمل به في كل دول العالم، وهي جميعها ملفات مطروحة على الجهات المسؤولة لفتح الإصلاحات العميقة للقطاع بالتوازي مع الإصلاحات الاقتصادية والمالية المقررة ضمن منظور التصور الجديد للحكومة.

وقال المتحدث إنّ الغاء الضريبة على التلوث قد يعد نسبيا التوازنات المالية، متوقعا مع ذلك بأن معاناة شركات التأمين ستتواصل في السنة المقبلة، من منطلق أنّ سنة 2020 لم تعرف وجود سيارات جديدة وبالتالي عدم وجود رقم أعمال، ومنه تراجعه رقم أعمال الذي من المنتظر أن يصل إلى حوالي 20 مليار مع نهاية السنة الحالية.

المصدر: الجزائر الآن

Arab Insurance | **United Arab Emirates**

تطبيق ضوابط التأمين على الحياة

دخل قرار هيئة التأمين بشأن تعليمات وضوابط التأمين على الحياة والتأمين التكافلي العائلي، والذي يرسي قواعد جديدة لأنظمة تحصيل العملات وإرجاع الوثائق، بما يضمن حماية حقوق حملة الوثائق، حيز التنفيذ، اعتباراً من 15 أكتوبر الجاري.

وأكد خبراء ومختصون عاملون في سوق التأمين المحلية لـ«الاتحاد»، أن تعليمات التأمين على الحياة والتأمين التكافلي العائلي، تساهم في تحقيق التوازن بين مصالح جميع الأطراف في السوق، وتعزيز عناصر الإفصاح والشفافية المتعلقة بالمنتج، بما يصب في صالح المستفيدين من هذا النوع من الوثائق. وتنظم التعليمات الجديدة موضوع العمولات المستوفاة من قنوات التوزيع «وسطاء بنوك منصات إلكترونية»، وكيفية أدائها بطريقة تضمن حماية المؤمّن لهم والمستفيدين، إضافة إلى وضع السقوف التي لا يجوز تجاوزها، والضوابط الخاصة بعمليات التصفية والاسترداد وتوزيع العمولات على مدى سريان عمر الوثائق.

وقال هؤلاء الخبراء: إن سوق التأمين على الحياة عانى سابقاً، قبل صدور هذه التعليمات، من قصور في الشفافية والإفصاح في عملية بيع وتسويق وثائق التأمين على الحياة، مما أدى لشراء المؤمَّن لهم لمنتجات تأمين معقدة من الناحية المالية، مما أثر على ثقة حملة الوثائق بالإطار التشريعي وبقطاع ومنتجات التأمين بشكل كامل.

وتمنع الضوابط الجديدة حالات الاستغلال في عملية وثائق التأمين على الحياة، والتي تتم عبر بيع وثائق تأمين ذات جوانب ومنافع تأمينية متناهية في الصغر، ولكنها تتعلق بجانب استثماري كبير ينطوي على مخاطر كبيرة وعمولات مفرطة، بحيث تفقد الوثيقة محتواها كوثيقة تأمين، وتصبح منتجاً استثمارياً بحتاً ومعقداً من الناحية المالية والتأمينية.

وتوقعوا أن تضاعف الضوابط والتعليمات من تنافسية قطاع تأمينات الحياة وقدرته على التنافسية وجذب المزيد من الاستثمارات لمنتجات التأمين على الحياة، نتيجة لزيادة منافعها واتساع ثقة حملة الوثائق بمنتجات التأمين على الحياة، مما سيعزز معدل انتشار التأمين على الحياة، وسيزيد إجمالي الأقساط المكتتبة والأصول المستثمرة لشركات الحياة على المدى الطويل.

لقراءة المزيد من التفاصيل، الرجاء الضغط هنا

المصدر: الاتحاد

قبل تطبيق الضوابط الجديدة	بعد التطبيق
الوسطاء يحصلون عمولة البيع مقدما دفعة واحدة خلال السنة الأولى	عمولة الوسطاء موزعة على عدة سنوات
تحصيل عمولة قنوات البيع من دون حد أقصى	أقصى حد للعمولة خلال السنة الأولى 50% من القسط السنوي أو نفس العمولة أيهما أقل
العمولات من دون سقف وتصل إلى 245% من إجمالي القسط السنوي	160% من القسط السنوي سقف أعلى لإجمالي العمولة
شكاوى عملاء من إخفاء المنافع التأمينية وشروط التصفية	حظر إخفاء أي تفاصيل بخصوص منافع الوثيقة وشروط التصفية
توجيه أقساط المتعامل خلال العام الأول لعمولات الوسطاء	حصول حامل الوثيقة على مبالغ منصفة عند تصفية التعاقد
زيادة الجانب الاستثماري بالوثيقة مع منافع تأمينية متناهية الصغر	زيادة المنافع التأمينية بالوثيقة

عاملون في «القطاع» أرجعوه إلى «كورونا».. وتوقعات بارتفاع الأسعار

«إعادة التأمين العالمية» تتشدد في شروط التعاقد مع الشركات المحلية

تشهد المفاوضات الجارية حالياً، بين شركات التأمين المحلية ومؤسسات إعادة التأمين العالمية، تشدداً في شروط التعاقد المرتقب خلال يناير المقبل، من قبل الأخيرة بسبب جائحة «كورونا».

وقال مسؤولون في شركات تأمين، لـ«الإمارات اليوم»، إن شركات إعادة التأمين العالمية تأثرت كثيراً بسبب جائحة «كوفيد19-» وتريد تعويض خسائرها من خلال رفع الأسعار التي سيتم نقلها إلى المستهلك النهائي ممثلاً في المؤمن لهم، متوقعين ارتفاع أسعار بعض الوثائق، لاسيما في بعض القطاعات المتأثرة مباشرة بالفيروس.

تصنيف جيد

وتفصيلاً، قال رئيس لجنة التأمين غير البحري في جمعية الإمارات للتأمين، محمد عثمان، إن مؤسسات إعادة التأمين العالمية التي تتعامل معها الشركات المحلية، لابد أن تكون مصنفة تصنيفاً جيداً عند «إيه أو بي بلس» ولا تقل عن ذلك، لذا فإن الخيارات تكون محدودة أمام الشركة المحلية عند تعاقدها السنوي مع شركات إعادة التأمين.

وأضاف عثمان، أن المفاوضات تجري حالياً استعداداً للتعاقد خلال يناير المقبل وسط توجه متشدد من قبل شركات إعادة التأمين بسبب جائحة «كورونا» التي أثرت كثيراً في نتائج أعمالها، ولهذا السبب تتجه إلى رفع

الأسعار لتعويض خسائرها.

وبين أن أي رفع للأسعار ينتقل تلقائياً إلى المستهلك النهائي أي المؤمن لهم، لكن هذا لن يشمل القطاعات كافة، بل فقط التي تأثرت كثيراً بالفيروس.

تفاوض فردي

وتابع عثمان، أن كل شركة تأمين محلية تتفاوض بشكل فردي مع مؤسسات إعادة التأمين العالمية وليس ضمن تكتل أو تجمع للشركات المحلية، لذلك فكل شركة تختار ما يناسبها وبحسب فروع التأمين التي توفر خدمات فيها.

وأوضح أنه هذه ليست المرة الأولى التي تتشدد فيها شركات إعادة التأمين، حيث هناك حالات سابقة مثل وجود أعاصير أو حرائق أو أوبئة في مناطق معينة حملتها خسائر، مشيراً إلى أن هذه المؤسسات فرضت أسعاراً أعلى في كل تلك الحالات.

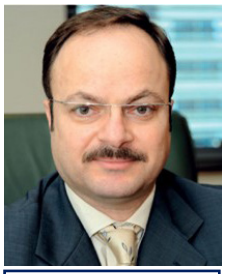

الأستاذ/ بسام جلميران
الرئيس التنفيذي
شركة الوثبة الوطنية للتأمين

صيغة توافقية

من جانبه، قال الرئيس التنفيذي لشركة الوثبة الوطنية للتأمين، بسام جلميران، إن هناك أموراً عدة أثرت في شركات التأمين وإعادة التأمين أهمها جائحة «كورونا»، متوقعاً أن تشهد شروط التعاقد مراعاة لهذا الظرف.

وأضاف أن ما يجري حالياً، مفاوضات مع شركات إعادة التأمين، لافتاً إلى أن الإمارات أكبر سوق عربية للتأمين ومن مصلحة المؤسسات العالمية العاملة في مجال إعادة التأمين التوصل لصيغة توافقية تراعي مصالح الجهتين.

اختلاف التسعير

وبين جلميران، أن التفاوض يتم بين كل شركة تأمين على حدة، مشيراً إلى أن موقف الشركة التي حققت نتائج إيجابية في أعمالها يكون أفضل في الشروط والتعاقد على عكس تلك التي منيت بخسارة أو لديها أداء سلبي.

وذكر أن ظرف «كورونا» غيّر الكثير من معطيات السوق وضغط على أسعار الوثائق، لافتاً إلى أن هذا الوضع من المتوقع أن يشعر به المؤمن لهم في الإمارات وخارجها، حيث لابد أن التسعير سيختلف.

وأفاد جلميران، بأن شركات التأمين المحلية تتعامل مع أكثر من شركة إعادة تأمين وفق ضوابط هيئة التأمين، كما أنها تنتهج سياسة توزيع المخاطر وتراعي السمعة الجيدة عند التعاقد، وهذا ما يعزز قدرة الشركات على أخذ أفضل شروط.

لقراءة المزيد من التفاصيل، الرجاء الضغط هنا

المصدر: الإمارات اليوم

Arab Insurance | **Saudi Arabia**

"البلديات": إلزام المستفيدين بالتأمين على المباني التجارية 30 نوفمبر

كشف لـ "الاقتصادية" أحمد القطان وكيل وزارة الشؤون البلدية والقروية، أنه سيتم بدء إلزام المستفيدين بالتأمين على المباني التجارية قبل حصولهم على رخصة البناء، اعتبارا من 30 نوفمبر المقبل.

وأشار القطان إلى أن مراحل التأمين على القطاع السكني وغيرها من القطاعات الأخرى، ستتم بحسب التواريخ المجدولة لها.

ودشن ماجد الحقيل وزير الشؤون البلدية والقروية المكلف في مبنى الوزارة في الرياض، البارحة، برنامج "تصنيف مقدمي خدمات المدن" كمؤشر لتحديد اختصاص منشآت تقديم خدمات المدن وإمكاناتها من الناحية المالية والفنية والإدارية والتنفيذية، وكذلك الراغبين في التقديم والمنافسة على المشاريع الحكومية، وذلك للارتقاء بجودة الحياة وازدهار المدن في جميع أنحاء المملكة.

ووقعت الوزارة ممثلة في وكالة تصنيف المقاولين مذكرات تفاهم مع كل من وزارة الإسكان، والهيئة السعودية للمقاولين، والهيئة السعودية للمهندسين، والهيئة العامة للمؤتمرات والمعارض، ومؤسسة النقد العربي السعودي، وبرنامج التعاملات الإلكترونية الحكومية "يسر"، وشركة بيان للمعلومات الائتمانية.

كما وقعت مع شركة مصدر لحلول البيانات، وشركة ملاذ للتأمين التعاوني، وذلك للإسهام في حوكمة قطاع المقاولات وتعزيز التعاون القائم بين هيئة المقاولين والوزارة، وحوكمة قطاع المنشآت الهندسية، وقطاع المعارض والمؤتمرات وتقييم المعايير الفنية وتطبيقها.

وذلك علاوة على توفير المعلومات الائتمانية والبنكية كجزء من عملية تصنيف منشآت مقدمي خدمات المدن، وتوفير البنية التحتية من البيانات عن المنشآت، إضافة إلى توفير خدمة التأمين ضد العيوب الخفية للمنشآت المعتمدة لدى الوزارة، وحوكمة شركات التأمين، وربط إجراءات التأمين بهذه المنشآت، ومتابعة التزام المنشآت بمعايير الأداء ما بعد التصنيف من خلال برنامج البناء المستدام، وحوكمة الشركات التقنية وتقييم المعايير الفنية وتطبيقها للارتقاء بجودة خدمات التصنيف، ما سينعكس على تحسين المرافق والخدمات في مدن المملكة.

من جانبه، أوضح نهار آل الشيخ المشرف العام على التنظيم العقاري في وزارة الإسكان في رده على سؤال "الاقتصادية" على هامش المؤتمر الصحافي الخاص بتدشين البرنامج، أن عدد الفاحصين في برنامج البناء المستدام بلغ نحو 5600 فاحص سعودي حتى الآن، متجاوزين الرقم المحدد والمستهدف له والبالغ 4200 فاحص.

ويهدف البرنامج إلى تقويم مقدرة مقدمي خدمات المدن المالية والفنية والإدارية والتنفيذية لتنفيذ المشروعات الحكومية المتصلة بمجال عملهم واختصاصهم لتوفير مقدمي خدمات مدن مؤهلين في مختلف المجالات، والإسهام في التنمية النوعية للبناء والتشييد، وحث مقدمي خدمات المدن على التطوير المستمر من خلال التصنيف.

وذلك إضافة إلى تمكين وكالة الوزارة من أداء المهام المنوطة بها بما يساعد على رفع الكفاءة والإنتاجية، تماشيا مع أهداف الوزارة الاستراتيجية المتمثلة في تقديم خدمات سريعة وذات جودة عالية، ورفع كفاءة تنفيذ المشروعات والبرامج، وتحقيق تنمية حضرية مستدامة ومتوازنة وتحسين مستوى جودة الحياة في مدن المملكة ومناطقها.

كما تهدف إلى تحقيق مستويات متصاعدة من الاكتفاء المالي الذاتي وتحقيق أداء مؤسسي مستدام عالي الجودة، والتحسين المستمر بتغطية المدن بمرافق عامة وبنى تحتية ذات جودة وكفاءة عالية وأنسنتها، وصولا إلى تحقيق أهداف "رؤية المملكة 2030" في تسهيل ممارسة الأعمال، والارتقاء بمستوى الخدمات المقدمة للمواطنين وتنمية

الاقتصاد الرقمي، وتعزيز فعالية التخطيط المالي وكفاءة الإنفاق الحكومي.

ويستهدف البرنامج مقدمي خدمات المدن (مصنفين وغير مصنفين)، والقطاع الحكومي المالك للمشاريع، وأصحاب المصلحة (المساهمين في التصنيف)، والمدققين (مؤسسات التدقيق بالالتزام في المعايير)، إضافة إلى الجمهور الخارجي على المستوى المحلي والعام.

المصدر : الاقتصادية

Arab Insurance Egypt

3 مقترحات لاتحاد الشركات للمشاركة فى منظومة الصحى الشامل

«الرقابة المالية» تدرس ربط إصدار جواز السفر بالحصول على وثيقة تأمين

قال المستشار رضا عبدالمعطى، نائب رئيس الهيئة العامة للرقابة المالية، إنها تدرس ربط إصدار جواز السفر بحصول العميل على وثيقة تأمين، مشيرا إلى أنها تبحث حاليا الآليات الاكتوارية لتطبيق ذلك، بجانب الضوابط التشريعية والقانونية.

وأضاف أنه كان هناك مقترح سابق من إحدى الشركات بضرورة توافر وثيقة تأمين سفر لمنح المواطن جواز السفر، ولكن وجد أن ذلك سيؤدى إلى جعل الأمر إجباريا مما يتطلب إصدار قانون أو إجراء تعديل تشريعى، «ولكننا ندرس آليات اكتوارية أخرى»، لافتا إلى أنه بتطبيق ذلك ستصبح وثيقة تأمين السفر سارية فى ظل سريان جواز السفر للمواطن.

من جهته، كشف علاء الزهيرى، رئيس الاتحاد المصرى للتأمين والعضو المنتدب لشركة «gig»، أن قطاع التأمين قدم ثلاثة مقترحات إلى الدولة للمشاركة فى منظومة التأمين الصحى الحكومى الشامل.

وأضاف – خلال الجلسة الأولى من الملتقى الإقليمى السادس للتأمين الطبى – أن المقترح الأول هو السماح بالتأمين المزدوج عبر سماح الدولة لشركات التأمين بالتعاقد مع العملاء مباشرة،عبر قسط مكمل ووضع نظام للاستردادات فى التعويضات.

وأشار إلى أن المقترح الثانى هو إسناد مهام التسوية المالية لشركات التأمين عبر ما تمتلكه من خبرات ونظم تكنولوجية متطورة فى نشاط التعويضات، مع خصم رسوم التأمين الصحى الحكومى الشامل لصالح الدولة وتحويلها لها.

وأشار إلى أن المقترح الثالث هو السماح للمواطنين بالتعاقد مع شركات التأمين فى نشاط التأمين الطبى، مع سداد الدولة للرسوم لصالح الشركات طبقا لاختيار المواطن ورغبته، لافتا إلى أن قطاع التأمين ناقش الرسوم التى ستسددها الشركات لصالح التأمين الصحى الحكومى الشامل وهى 2.5 فى الألف أسوة بباقى الأنشطة الاقتصادية.

من جهة أخرى، أصدرت «الرقابة المالية» القرار رقم (162) لسنة 2020 بالتزام كافة شركات التأمين الخاضعة لإشراف ورقابة الهيئة بتكوين احتياطى لمواجهة مخاطر آثار تطبيق معيار المحاسبة المصرى – الجديد- والخاص بالأدوات المالية بما يعادل نسبة (1%) من إجمالى الأصول وذلك من صافى أرباح العام المالى المنتهى فى 30/ 6/ 2020 بعد احتجاز الضريبة، على أن يتم إدراجه ضمن حقوق المساهمين ولا يتم التصرف فيه إلا بعد موافقة الهيئة .

وكشف الدكتور محمد عمران، رئيس الهيئة، أن تطبيق معيار المحاسبة المصرى رقم (47) للأدوات المالية سيترتب عليه زيادة فى احتياطيات شركات التأمين عن المطبق بالمعايير الحالية بحوالى 1.2 مليار جنيه تقريباً، فى إجراء يُمكن شركة التأمين من التحوط والجاهزية لأى مخاطر محتملة، كما يعزز من متانة وسلامة مراكزها المالية وفقاً لأفضل الممارسات الدولية.

وأوضح أن الهيئة رأت إسناد مسئولية متابعة التزام شركة التأمين بتكوين الاحتياطي- الجديد – لمواجهة مخاطر آثار تطبيق معيار المحاسبة المصرى رقم (47) والخاص بالأدوات المالية إلى مجلس إدارتها، بحيث يتعين عليه الإشراف المباشر لمتابعة التنفيذ والتحقق من توفير المتطلبات اللازمة للتطبيق والتنسيق بين الإدارات المختلفة داخل شركة التأمين، الفنية والمالية وإدارة المخاطر و تكنولوجيا المعلومات والمراجعة الداخلية، وإزالة أى معوقات قد تواجه التنفيذ، علاوة على تطوير بيئة إدارة المخاطر وسياسات الاكتتاب والاستثمار للشركة، مع قياس مدى كفاية نظم المعلومات وتوافر الموارد البشرية والخبرات، وتحديد نماذج الأعمال التى ستستخدم عند تطبيق المعيار.

المصدر: أموال الغد

الهيئة العامة للرقابة المالية:

أداء قطاع التأمين المصري خلال شهر يونيو 2020

1. مؤشرات التأمين (وفقاً لنوع النشاط) عن الفترة يناير - أغسطس 2020

(مليون جنيه)

البيـان	يناير - أغسطس 2020	يناير - أغسطس 2019	معدل التغير %
قيمة الأقساط المحصلة لتأمينات الممتلكات والمسئوليات	10,319.5	10,372.4	-0.5
قيمة الأقساط المحصلة للأشخاص وتكوين الأموال	14,923.8	12,240.7	21.9
إجمالي	25,243.3	22,613.1	11.6
قيمة التعويضات المسددة لتأمينات الممتلكات والمسئوليات	7,145.7	6,189.6	15.4
قيمة التعويضات المسددة للأشخاص وتكوين الأموال	5,773.3	5,309.6	8.7
إجمالي	12,919.0	11,499.2	12.3

المصدر: الإدارة العامة للدعم الفني لشركات التأمين

تم إعداد هذا البيان في تاريخ إصدار هذا التقرير، وهو بيان قابل للتعديل حال وقوع إلغاءات أو إضافات أو تعديلات أو تسويات خلال الشهر مما يجعل الرقم مختلف وفقاً لتاريخ الإصدار

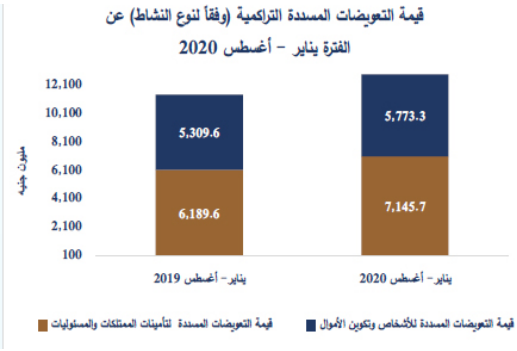

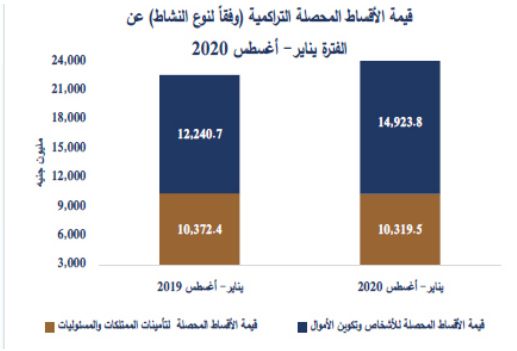

المصدر: الإدارة العامة للدعم الفني لشركات التأمين

تم إعداد هذا البيان في تاريخ إصدار هذا التقرير، وهو بيان قابل للتعديل حال وقوع إلغاءات أو إضافات أو تعديلات أو تسويات خلال الشهر مما يجعل الرقم مختلف وفقاً لتاريخ الإصدار

2. مؤشرات التأمين (وفقاً لنوع التأمين) عن الفترة يناير - أغسطس 2020

(مليون جنيه)

البيان	يناير - أغسطس 2020	يناير - أغسطس 2019	معدل التغير %
قيمة الأقساط المحصلة للتأمين التجاري	20,822.6	20,072.1	3.7
قيمة الأقساط المحصلة للتأمين التكافلي	4,420.7	2,541.1	74.0
إجمالي	25,243.3	22,613.2	11.6
قيمة التعويضات المسددة للتأمين التجاري	11,854.2	10,907.4	8.7
قيمة التعويضات المسددة للتأمين التكافلي	1,065.0	591.9	79.9
إجمالي	12,919.2	11,499.3	12.3

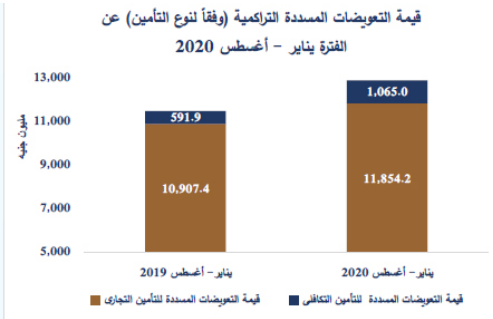

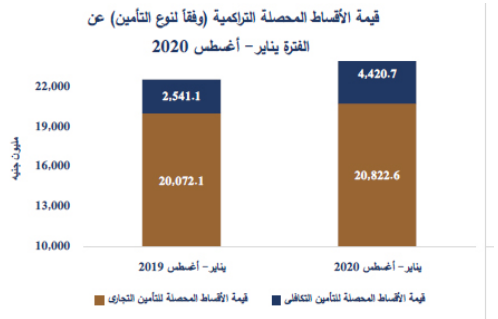

المصدر: الإدارة العامة للدعم الفني لشركات التأمين

تم إعداد هذا البيان في تاريخ إصدار هذا التقرير، وهو بيان قابل للتعديل حال وقوع إلغاءات أو إضافات أو تعديلات أو تسويات خلال الشهر مما يجعل الرقم مختلف وفقاً لتاريخ الإصدار

للاطلاع على كامل التقرير، بالرجاء الضغط هنا

المصدر: الهيئة العامة للرقابة المالية

Arab Insurance | **Morocco**

Insurance market weakens in August

Premiums issued by insurance and reinsurance companies in Morocco totalled MAD2.47bn ($269m) in August, down 17% compared to a year earlier, according to data from the Insurance and Social Insurance Supervisory Authority (ACAPS).

August's performance breaks a recovery in the insurance industry that was seen in the previous two months. Premiums grew year-on-year in July by 7.4% and in June by 41.5%, after a decline of 4.7% in May and a fall of 12.1% in April.

The decline in August was due mainly to weak performance in the life insurance sector which posted premiums of MAD1.19bn, down 31.2% year-on-year. More specifically, savings premiums amounted to only MAD958.9m in August, a decrease of 37.3% over the corresponding month last year.

"There is generally a slowdown that takes place in August compared to July and June. This month corresponds to the summer holidays," an insurance broker told Les Eco.

The non-life insurance sector reported premiums totalling MAD1.27bn in August, 2.7% higher than in the corresponding month last year.

To download full report, please Click Here

Source: Middle East Insurance Review and ACAPS

Companies News

AM Best Affirms Credit Ratings of Compagnie Centrale de Réassurance

Algeria: AM Best has affirmed the Financial Strength Rating of B+ (Good) and the Long-Term Issuer Credit Rating of "bbb-" of Compagnie Centrale de Réassurance (CCR) (Algeria). The outlook of these Credit Ratings (ratings) is stable.

The ratings reflect CCR's balance sheet strength, which AM Best categorises as very strong, as well as the company's strong operating performance, neutral business profile and marginal enterprise risk management.

CCR's balance sheet strength is underpinned by its risk-adjusted capitalisation, which was at the strongest level at year-end 2019, as measured by Best's Capital Adequacy Ratio (BCAR). AM Best expects risk-adjusted capitalisation to remain at the strongest level over the medium term, supported by relatively low underwriting leverage and good internal capital generation. The company has a moderate dependence on retrocession, which is used to protect peak exposures, notably domestically in Algeria. The balance sheet is protected further by a state guarantee (in the form of an interest free loan facility) covering business written as part of Algeria's compulsory natural catastrophe scheme. The balance sheet strength assessment also factors in CCR's exposure to elevated and increasing levels of economic, political and financial system risk associated with Algeria, with approximately 95% of assets invested domestically.

CCR has a track record of strong operating profitability, underpinned by robust technical results and good investment returns. Profit after tax but before transfers to the equalisation reserves has ranged from DZD 3.2 billion (USD 30.3 million) to DZD 4.8 billion (USD 40.4 million) over the past five years (2015-2019), driving a strong five-year weighted average return-on-equity ratio of 12.2% over the same period. The company has a five-year (2015-2019) average combined ratio of 82.8%. AM Best notes that while CCR's loss ratio has increased over this period, from 47.0% in 2015 to 59.5% in 2019, prospective underwriting profitability is expected to remain robust, supported by relatively low net risk retention and the ongoing profitability of the underlying domestic insurance market.

CCR has a leading domestic market position as the national reinsurer in Algeria, with an estimated market share of 70% in 2019, as measured by ceded premium. As a state-owned company, CCR continues to benefit from compulsory cessions, manages various national insurance schemes in Algeria, and plays a pivotal role in the domestic natural catastrophe scheme. Despite growth in its international portfolio over recent years, CCR's remains heavily concentrated in Algeria, where the company originated 83.5% of its business in 2019. CCR's risk management framework is at an early stage of development. Risk management capabilities are expected to improve with the development of an internal capital model.

مساهمو "الخليج للتأمين" يُقرون زيادة رأس المال

الكويت: وافقت العمومية غير العادية لشركة مجموعة الخليج للتأمين خلال اجتماعها الأخير، على زيادة رأسمال الشركة المُصرح به.

وقالت الشركة في بيان للبورصة الكويتية، اليوم، إن العمومية أقرت زيادة رأس المال المُصرح به من 18.704 مليون دينار إلى 35 مليون دينار، بنسبة زيادة تبلغ 87.1%.

وأوضحت أن الزيادة ستنعكس بالتبعية على عدد أسهم رأس المال لتصبح 350 مليون سهم بدلاً من 187.04 مليون سهم، علماً بأن قيمة كل سهم 100 فلس وجميع الأسهم نقدية.

وأفادت "الخليج للتأمين" في البيان بأن عملية زيادة رأس المال المُصرح به لا يوجد لها تأثير على المركز المالي للشركة في الوقت الحالي.

كانت أرباح "الخليج للتأمين" ارتفعت 8.1% بالنصف الأول من العام الجاري، لتصل إلى 9.84 مليون دينار، مقابل أرباح الفترة نفسها من عام 2019 بقيمة 8.11 مليون دينار.

المصدر: مباشر

Disclamer:
The opinions expressed in the articles doesn"t reflect GAIF positions; the statistics are the sole responsibility **of the articles authors**

تنبيه: المقالات تعبر عن آراء كتّابها وليس عن رأي الاتحاد العام العربي للتأمين والإحصائيات على مسؤولية المصادر.